

إعداد: العنود الرميحي



في كل عدد نلتقي مع شخصية مبدعة قطرية، ابدعت في جانب معين من جوانب الحياة.. ولقاؤنا اليوم يتجدد مع مبدع قطري أحدث تغييراً في عقول كل من درس لديه، فهو يتمتع بسلاسة في إعطاء العلم الذي اكتسبه من تعليمه لسنوات عديدة رغم الصعاب التي مرت عليه خلال فترة تعليمه إضافة إلى الجانب الأخلاقي، فقد عرف الدكتور حسن السيد بسمو أخلاقه وحب طلابه وتواضعه وتشجيع كل من يمر بحياته، فبترك أثراً طيباً في حياة الآخرين.

سيرته حافلة بالتحديات والنجاح.. د. حسن عبد الرحيم السيد:

فكرة دراسة القانون تولدت منذ أن كنت في المرحلة الإعدادية

ربط الهدف بحب الوطن لتصبح له قيمة كبيرة وتزيد الدافعية لإنجازه

الملاحظ أن عدد الراغبين في دخول كلية القانون كبير جداً يفوق هذه القدرة الاستيعابية. < هل تم اعتماد الدراسة باللغة العربية في كلية القانون؟ >
 نعم الدراسة اليوم تعتمد على اللغة العربية وقد كانت خطتنا في السابق تعتمد على اللغتين العربية بنسبة 55 بالمائة والإنجليزية بنسبة 45 بالمائة بحيث يستطيع طالب القانون الالتحاق بالقطاع الحكومي أو القطاع الخاص لذلك تم اعتماد اللغة العربية للمواد المتفاسية أو المتعامل معها بالعربية في الدولة مثل قانون العقوبات القانون الإداري القانون المدني وغيرها واللغة الإنجليزية لمقررات أخرى تستخدم هذه اللغة في سوق العمل كعقود النفط والغاز والقانون الدولي والتجارة الدولية وغيرها. هدفنا من ذلك فتح مجال أوسع للطلاب للالتحاق بسوق العمل، وللاستعداد للحصول على آخر المراجع العلمية والتي غالباً ما تكون باللغة الإنجليزية.

< ما هي المجالات المفتوحة لخريجي القانون؟ >
 مجالات مختلفة ففي القطاع العام يمكن أن يتجه إلى القضاء، فالمجلس الأعلى للقضاء أو النيابة العامة أو وزارة العدل أو أية إدارة قانونية في أية وزارة من وزارات الدولة. كما يمكن استقباله في راس غاز وكيوتل ورأس لفان وكيو بي وغيرها، علاوة على أن بإمكانه أن يمتحن المحاماة، فهي مهنة حرة مستقلة.

< وماذا عن نشاطاتك الأخرى في الحياة؟ >
 نشاطاتي بنفس مجالتي، حيث أشغل منصب قاض بمحكمة قطر الدولية بمرکز قطر للعدل، وعضو في بعض المؤسسات الخاصة ذات النفع العام كمرکز الدوحة الدولي لحوار الأديان ومركز الاستشارات العائلية، كما أنني عضو لجنة قبول المحامين في وزارة العدل.

< بين العائلة ومشاكل العمل ونشاطك الاجتماعي كيف يمكنك تنسيق وقتك بحيث تعطي كل جانب حقه؟ >
 في البداية يجب التأكيد أن عملي الأساسي هو أنني عضو هيئة تدريس بكلية القانون بجامعة قطر، فأنا أستاذ القانون الدستوري المشارك بكلية وهذا هو عملي الأساسي واليومي، أما بالنسبة للقضاء فهو محدّد جزئي وليس يومي. أذهب للمحكمة فقط في الاجتماع الدوري السنوي وعندما تكون هناك قضية محددة تكون أحد القضاة الذين يفصلون بها وعدد القضايا في محكمة قطر الدولية محدودة جداً لذا فهذا العمل لا يشغل وقتي كثيراً، أما بالنسبة لمجلس إدارات بعض المؤسسات الخاصة ذات النفع العام فهي كذلك تقتصر على اجتماعات محددة خلال السنة، لذا فإنّ جل وقتي يرتكز على التدريس والبحث وخدمة المجتمع هذا من جانب وأسرتي من جانب آخر.

< كلمة أخيرة تود توجيهها؟ >

أود أن أشكر إبداعات قطرية على الاستضافة وفقك الله، ومن ثم أحب أن أدعو كل شباب وشابة أن يضعوا نصب أعينهم أهدافاً ترتبط بخدمة قطر لرد جميل هذا البلد المعطاء فإن ارتبط الهدف بحب الوطن تصبح له قيمة كبيرة وتزيد الدافعية لإنجازه. أوصي بتحديد الأهداف والإصرار على تحقيقها وعدم الوقوف عند الفشل بل أخذ الجانب المشرق واستمداد القوة منه للمضي في تحقيق الهدف، كما تؤكد أهمية القراءة والمطالعة فهي معين القوة والتفوق والابداع.

جانب شرعي وجانب قانوني فيخرج الطالب من القسم بتخصص (شريعة وقانون)، ثم في عام 2004 استقل القسم عن كلية الشريعة وأصبح للتخصص كلية مستقلة هي كلية القانون وتطرح برنامج البكالوريوس في القانون.

< ما مدى إقبال خريجي وخريجات الثانوية العامة على كلية القانون؟ >
 إقبال متميز لكل كلية قدرة استيعابية محددة مسبقاً وفقاً لمعطيات مختلفة منها احتياجات سوق العمل واجمالي عبء الأستاذة في الكلية وعدد القاعات وغيرها ولكن

لذلك وبدات نشاطها في السنوات السابقة على عام 1990 وفي الفترة التي كان عميد الشريعة الدكتور يوسف القرضاوي تم اعتماد وافتتاح قسم في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية لتخصص القانون وتغير الاسم بعد ذلك إلى كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، وبدأ هذا القسم بعدد محدود من الاساتذة وكانت اول دفعة تشمل خمسة طلاب من البنين فقط، وتطور القسم شيئاً فشيئاً وأصبح يستقبل الطالبات في التخصص ومرر ضمن خطتين دراستين احدهما في عام 1990 والثانية 1998 وكان التخصص يحتوي على

تشريعات مختلفة تعالج موضوعات القانون الإداري، قانون الموارد البشرية وقانون التقاعد والمعاشات وقانون المناقصات والمزايدات العامة وقانون الهيئات والمؤسسات العامة وقانون الفصل في المنازعات الإدارية. وقد يدرس هذا القانون في مقر واحد في بعض كليات القانون وقد يدرس في عدة مقررات كمقرر القانون الإداري ومقرر القضاء الإداري ومقرر الوظيفة العامة.

< لماذا اخترت التخصص في القانون الدستوري بالذات؟ >

لأنه أصبح بمثابة التحدي لي كما أخبرتك سابقاً لقد درست القانون في جامعة الكويت وكان القانون الدستوري يدرس على مقررين، وقد تميزت في الدستوري 1 ولكن في مقرر الدستوري 2 رسبت وقد كان الرسوب بمثابة الصاعقة فكيف أرسب وأنا الطالب المتميز والمتكمن من هذه المادة والذي أشرح لزملائي الطلبة ما يصعب عليهم فهمه، وقد شعرت بالظلم وناقشت الدكتور لكن دون جدوى، ولم أتوقف عند هذا الحد بل أعطاني هذا دافعا كبيرا لأخذ المادة مرة أخرى مع دكتور آخر وقد نجحت ولم أتوقف عند هذا النجاح بل جعلني هذا الحدث أهدف أكثر وأجبر وأن أكمل دراستي لأحصل على شهادة الدكتوراه في القانون ومنها تولدت فكرة أن أتخصص في القانون الدستوري.

أخبرنا عن نشأة كلية القانون في جامعة قطر؟ بعد دراسة وتشاور ومن خلال لجنة أعدت

للقانون بجامعة أيسب انجيبا في بريطانيا.

< لماذا اتجهت لدراسة القانون بالذات؟ >

لقد نشأت أنا وأخوتي على حرية الرأي والنقاش في المنزل بسبب تسامح أبي وتشجيعه وبسبب حب أخوتي للمطالعة، وكنا في أحيان كثيرة خاصة بعد الغداء نتناول مواضيع مختلفة بالحوار والنقاش وأذكر أنني ابدت رأبي في يوم من الأيام وقد نال هذا الرأي إعجاب أخي إبراهيم وقال لماذا لا تتخصص في القانون؟ وقد تعلقت هذه الكلمة في قلبي وعقلي ووضعت تخصص القانون هدفاً لي والحمد لله نلت هذا الهدف بحصولي على شهادة الليسانس في القانون من كلية الحقوق في الكويت ثم الماجستير في الجامعة الأردنية ثم الدكتوراه من جامعة أيسب انجيبا ببريطانيا.

< دكتور حسن، القانون العام يحتوي على قانون دستوري وقانون اداري ما الفرق بينهما؟ >

القانون الدستوري هو مجموعة القواعد العامة والمجردة التي تبين نظام الحكم في دولة ما وتحدد السلطات العامة فيها كالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وتبين كيفية اختيار أعضاء هذه السلطات وما هي اختصاصاتها وما العلاقة بينها، كما تؤكد على استقلال القضاء، وتبين نوع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تتبناه هذه الدولة وتؤكد على ضمانات الحقوق والحريات العامة وكفالتها. أما القانون الإداري فهو مجموعة القواعد القانونية المنظمة للسلطة العامة ووسائلها وأعمالها وعمالها ونشاطها، فهذا القانون يحدد المرفق العام والتنظيم الإداري والنشاط العام والقرارات الإدارية والعقود الإدارية والوظيفة العامة والأمور العامة. وهو بالمناسبة قانون غير مقنن في كود واحد أي تشريع واحد فنجد هناك

□ د. حسن أثناء القاء كلمة

